جـــــــــلس الوزراء في حوار مع «الميثاق»:

ـــــــــروض الخارجية لتمويل الموازنة العامة

لا زيادة في أسعار المشتقات النفطية ونحرص على عدم المساس بمصالح المواطنين

لن نتردد عن إحالة أي مسئول إلى القضاء ثبت تورطه في قضايا فساد

برامج مكافحة الفقر ساهمت في تراجع معدل الفقر من ٤١٪ إلى ٣٤٪

الوحدة راسخة رسوخ الجبال ولا خوف عليها

الأشهر القليلة الماضية حول الاستحقاق الانتخابي المقرر في إبريل ٢٠٠٩م الواضح أن قيادات أحزاب المشترك - وقد نكثت بكل العهود والاتفاقات الموثقة - بحاجة ماسة إلى فريق إنقاذ أو بمعنى أصح لجنة وطنية لإنقاذ قيادات المشترك وانتشالهم من مستنقع الشمولية والجمود الفكري الذي يشدهم إلى الخلف أو لنقل لتحديث أفكارهم بمستجدات وتطورات المسيرة الديمقراطية في بلادنا وإعادة تأهيلهم بما يتواكب مع متطلبات العصر والواقع المعيش، لذلك فإن عليهم أولاً إنقاذ أنفسهم قبل أن يفوتهم قطار الديمقراطية والذي لا يقبل بالمتخاذلين والمرتدين عن النهج الديمقراطي التعددي ونتائج الصناديق الانتخابية بعيداً عن الالتفاف على إرادة الناخبين عبر الاتفاقات خارج الدستور والقانون.. وأما الحكومة فلديها مصفوفة برامج تنفيذية تمضي فيها قُدماً رغم ما استجدت من أحداث شهدتها بلادنا مثل فتنة صعده ، وكارثة السيول التي ضربت بعض المحافظات وكذلك تداعيات الأزمة المالية في العالم..وأحب أن أنوه إلى أنه لا يجوز لمن فشلوا في الاتفاق على اختيار أسماء ممثليهم للجنة العليا للانتخابات ، أن يتهموا الآخرين بالفشل..!

● يتكبد الاقتصاد الوطني (٧٠٠) مليار ريال سنوياً تذهب دعماً للمشتقات النفطية ، مؤخراً بدأت أحزاب معارضة تردد عن تنفيذ الحكومة لجرعة جديدة فهل هذا يندرج ضمن أساليب التضليل الانتخابية المبكرة التي يمارسها حزب الإصلاح؟

- رئيس الوزراء فعلاً هذا يندرج ضمن سياسات التضليل وتزييف الحقائق والاعتماد على الإثارة لتحقيق أهداف حزبية معروفة سلفاً.. فالحكومة لم تقم بأية زيادات سعرية في المشتقات النفطية.. ولكن في إطار مسئوليتها تجاه الحفاظ على المال العام والتخفيف من أعباء الدعم الذي يقدم للمشتقات النفطية على الموازنة العامة فقد أقرت وفقاً لدراسة اقتصادية- مع مراعاة عدم التأثير على الشريحة الواسعة من السكان- رفع الدعم عن مصانع الأسمنت ومصانع الحديد والتي ثبت أنها تستفيد من الدعم وتقوم ببيع منتجاتها بنفس الأسعار العالمية غير المدعومة.. أي أن استفادة المواطن من منتجات هذه الجهات المستفيدة من الدعم غير موجود وهو ما حدا بالحكومة إلى اتخاذ هذا القرار إلى جانب تشديد الإجراءات لمكافحة تهريب الديزل محلياً وإلى الخارج.. ولا ندري لماذا كلما بادرت الحكومة إلى وضع معالجات اقتصادية نجد المشترك وصحفه يقيمون الدنيا على الحكومة ويقفون ذات الموقف السلبي تجاه كل عمل ومنجز وطني يهدف إلى خدمة المصلحة العامة.

● تابع الشارع اليمني باهتمام كبير نجاح الحكومة في اثنين من المشاريع الاستثمارية العملاقة التي ظلت سنوات متعثرة وهما مشروع تصدير الغاز المسال والمنطقة الحرة بعدن.. وبدأ يتردد مؤخراً أن هناك اكتشافات غازية ونفطية جديدة لا تقل أهمية عن هذين المشروعين.. ما صحة ذلك..؟

- رئيس الوزراء : فعلاً هناك مؤشرات إيجابية أولية تلقتها الحكومة من بعض الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز إلى جانب نجاح تطوير لبعض الحقول النفطية ولاسيما القطاع (٤) الذي أبلغتنا الشركة المطورة أنه سيتم خلال الفترة القادمة زيادة حجم الإنتاج اليومي له من (١٠٠) برميل إلى (٢٠,٠٠٠) برميل.. كما أننا نتوقع اكتشافات غازية جديدة وذلك في ضوء التعديل الذي تم إدخاله على الاتفاقية النمطية للمشاركة في التنقيب والإنتاج للنفط والذي يتيح المجال أمام الشركات النفطية لاستغلال الغاز المصاحب وفقاً لاتفاقية المشاركة الموقعة مع الحكومة.

● حققت الحكومة انتصاراً مشهوداً على عناصر القاعدة وبذلك جنبت اليمن مشاكل كثيرة.. لكن ظاهرة اختطاف الأجانب لا تزال تؤرق الجميع.. هل ترى دولتكم أن الحكومة قد قطعت شوطاً لافتاً في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.؟

- رئيس الوزراء : دون شك تمكنت الحكومة من إنجاز خطوات هامة ضمن جهودها لمكافحة ظاهرة اختطاف الأجانب والتي ساهمت بشكل مؤثر في الحد من هذه الظاهرة والتي كُدنا ننساها لولا حادثة الاختطاف للأصدقاء الألمان مؤخراً والذين تم الإفراج عنهم.. وبنفس القدر فقد سعت الحكومة جاهدة وبالتعاون مع المجتمع الدولي للتصدي لآفة الإرهاب واستطاعت أن تحقق نجاحات ملموسة رغم محدودية الموارد وشحة الإمكانات.. وجهودها بهذا الجانب جاءت وقبل كل شيء لدرء مخاطر هذه الظاهرة العالمية على الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية والاستثمارية وتعزيز الأمن والاستقرار الذي يمثل الركيزة الأساسية لاستقرار التنمية وجذب الاستثمارات.. ولا يخفى على الجميع مدى الأضرار التي خلفتها العمليات الإرهابية على الاقتصاد الوطني والسياحة وسمعة اليمن على المستوى الدولي.. لذلك فإن الحكومة لن تالو جهداً في مكافحة هذه الظاهرة ومن يقفون وراءها.

● قطعت الحكومة شوطاً كبيراً في الإجراءات المؤسسية والتشريعية لمكافحة الفساد.. دولة رئيس الوزراء المواطن ينتظر منكم إجراءات رادعة للمفسدين.. فما توجهاتكم المستقبلية لحماية المال العام وتجفيف بؤر الفساد..؟

- رئيس الوزراء : سنعمل دون شك على تعزيز الإجراءات المؤسسية لمكافحة الفساد وتطوير آلية عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من خلال تأكيد الدور المحاسبي وإيجاد الآلية اللازمة التي تربط بين مخرجات الجهاز والأجهزة العدلية مع العمل على مساندة ودعم جهود الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي أكدنا خلال لقائنا بها مؤخراً على المسئولية التكاملية إزاء قضايا الفساد أياً كانت وفي حدود مسئولية الحكومة واستعدادنا الدائم للتعامل المباشر مع مخرجات اللجنة الوطنية بإحالة من يثبت تورطه من موظفي الحكومة في أعمال فساد أو نهب للأموال العامة إلى القضاء لينال الجزاء العادل.

أما ما يتعلق ببؤر الفساد فقد وجدنا أن المناقصات كانت أحد العوامل المساعدة على الفساد سواءً فيما يتعلق بإقرار المناقصات أو عملية التنفيذ والتقييم، لذلك تم إقرار القانون الجديد للمناقصات والمزايدات الحكومية وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات وفقاً لهذا القانون وفق آلية شفافة أفضت إلى اختيار شخصيات كفؤة ومتخصصة ومشهود لها بالنزاهة ممن سبق لهم العمل في الحكومة وفي المؤسسات الخاصة.. فيما يجري حالياً التحضير لتشكيل اللجنة العليا للرقابة على المناقصات وذلك لتأكيد الرقابة وضمان تنفيذ المناقصات وفقاً للمواصفات والإجراءات الفنية المحددة.

● كيف تقيمون جهود الحكومة في إعادة إعمار ما دمره المتمردون بصعده ، في ظل مؤشرات كثيرة إلى عدم التزام المتمردين وإصرارهم على قطع الطرق ومهاجمة المواطنين العزل واستمرار تمترسهم في معاقلهم..؟

- رئيس الوزراء : كنا في اجتماع قبل عيد الأضحى المبارك مع مسئولي صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء فتنة التمرد في بعض مديريات محافظة صعده حيث تم الوقوف أمام الخطوات التي تم إنجازها في عملية إعادة دوران عجلة التنمية على مستوى المحافظة ولاسيما في القطاعات ذات الأولوية المتمثلة في التعليم والصحة وإعادة الاعمار للمنشآت العامة والخاصة وتم التأكيد على إعطاء الأولوية للمديريات التي تتوافر فيها مقومات إعادة البناء وبحيث يتم الانتهاء من هذه العملية وفقاً لخطة العمل والبرنامج الزمني المعد من قبل الإدارة التنفيذية للصندوق وفي فترة لا تتجاوز شهر أغسطس من العام القادم ٢٠٠٩م.. مجسدين بذلك توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية ورؤيته الوطنية في التعامل مع المحافظة وأبنائها بروح المسئولية العالية والإنسانية وليس بعقلية التمرد المدفوع الذي يسعى إلى عرقلة جهود إعادة الإعمار والتنمية على حساب أبناء المحافظة.. لذلك فإن الدولة ماضية في خطتها الإنمائية وإعادة الإعمار في هذه المحافظة، ونحمّل المتمردين تبعات أي تصرفات غير مسئولة تهدد عملية التنمية والاستقرار بالمحافظة.

● ما مدى استعداد المؤتمر وحكومته للتجاوب مع أساليب الابتزاز التي تمارسها أحزاب المشترك لإجراء الانتخابات النيابية..وهل هناك جديد في حوار المؤتمر مع المشترك بهذا الشأن؟

- رئيس الوزراء : لا جديد في هذا الجانب غير استمرار رفض المشترك لكل المبادرات التي يقدمها المؤتمر الشعبي العام وذلك في تكرار للصورة النمطية التي تسبق الانتخابات والتي يحاول فيها المشترك الضغط على المؤتمر الشعبي واستغلال حرص فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على صون التجربة الديمقراطية لتحقيق مآرب حزبية وشخصية، وهو قطعاً ابتزاز مرفوض من قبل المؤتمر وحكومته.. ولكننا سنظل مع الحوار البنّاء الذي يعزز من تجربتنا الديمقراطية ويحميها من أي تصرفات غير مدروسة.

● ما تعليقكم على الخطاب الذي تتبناه بعض قوى المعارضة في المشترك باتجاه إعادة التشطير أو إثارة النعرات المقيتة.. وهل لهذه القوى رعاية ودعم خارجي.. لتبنّي مشاريع تستهدف أمن واستقرار اليمن.؟

- رئيس الوزراء : هذا الخطاب ميت قبل أن يولد بالمطلق ، ذلك أن الشعب لم يقدم التضحيات بالغالي والنفيس ليجد البعض ممن باعوا ضمائرهم يتحدثون بتلك اللغة المقيتة التي تحاول تكريس ثقافة الحقد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد.. إن هذا الخطاب يتنافى قطعياً مع ضمير هذا الشعب الواحد أصلاً.. والوحدة اليوم راسخة رسوخ الجبال ولا خوف عليها من بعض التصرفات الغوغائية أو الأصوات النشاز التي تدعي الوصاية على هذه المنطقة أو تلك.. وهناك دون شك قوى خارجية لا يروق لها رؤية اليمن آمناً ومستقراً وهي لا تدخر جهداً للنخر في جسد الوطن اليمن الواحد واستغلال الحاقدين في أعمالها التخريبية.

● إلى أين وصلت الحكومة في تأهيل اليمن للانخراط في مجلس التعاون الخليجي؟

- رئيس الوزراء : العلاقات مع مجلس التعاون تسير على نحو جيد ووفقاً لخارطة الطريق التي تم إعدادها من قبل فريق من الخبراء الدوليين والتي تشملَ الاحتياجات التمويلية لليمن وبرامج محددة الأبعاد ومدى زمنياً وفق برنامج استشاري يغطي الفترة الحالية وحتى ٢٠١٥م والذي بدأ فعلياً من خلال انضمام اليمن إلى عدد من المجالس المتخصصة التابعة لمجلس التعاون إلى جانب دعم تمويل البرامج وخطط التنمية الاقتصادية وتشجيع تدفق الاستثمارات الخليجية إلى اليمن في إطار خطوات تأهيل اليمن تنموياً للانضمام إلى المجلس.

● ما تقييم دولتكم لأداء الإعلام الرسمي والصحافة المقروءة بالذات..؟

- رئيس الوزراء : نحن نقدر الدور الذي يقوم به الإعلام الرسمي في شرح السياسات العامة للدولة في مختلف المجالات بما في ذلك نقل الحقائق حول سير برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تحقق للوطن من إنجازات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وغير ذلك ونتمنى أن يظل الإعلام الرسمي ماضياً في تأدية هذه الرسالة الوطنية المهمة وأن يبحث دوماً عن الحقيقة ليقدمها إلى الناس بكل مصداقية وشفافية وأن يكون مبادراً دوماً للتصدي لحملات التضليل وتزييف الحقائق والوعي العام التي دأبت عليها عدد من صحف المشترك ومن يدور في فلكها.

● يشير مشهد القرصنة في بحر العرب وخليج عدن إلى مؤامرة تنسجها قوى دولية للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية.. إلى أي مدى يصح هذا الطرح وما دور بلادنا في إحباط مثل هذه المؤامرة.؟

- رئيس الوزراء : نحن لن نتعامل مع هذه القضية من خلال نظرية المؤامرة ولكن هناك فعلاً قرصنة بحرية تهدد سلامة الملاحة الدولية والدول المطلة على خليج عدن ومنها بلادنا.. واليمن منذ وقت مبكر حذرت من خطورة الانفلات الأمني في الصومال الناجم عن الصراع الدائر فيه منذ أكثر من عقد.. ودعت مراراً وتكراراً إلى مساندة الحكومة الصومالية لبسط نفوذها على جميع أراضي الصومال والسيطرة على الوضع الداخلي.. ومما لا شك فيه أن أمن هذه المنطقة مسئولية الدول المطلة على منطقة جنوب البحر الأحمر، ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى دعم مشروع اليمن بشأن إقامة مركز إقليمي لمكافحة القرصنة لما لذلك من أهمية في دعم وتعزيز دور دول الإقليم -ومنها اليمن- في تأمين سلامة هذا الخط الملاحي الذي يمر بالقرب من مياهها السيادية.. وتقوية دورها للتصدي لإعمال القرصنة والتهريب.. وغيرها من الأنشطه الإرهابية.. ومن دون شك أن عدم حل المشكلة الصومالية إنما يكرس حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة المهمة.

أبرز إنجازات الحكومة في تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية هي:

- تعزيز استقلالية القضاء.
- ايجاد بيئة استثمارية مناسبة.
- تنشيط الأداء الاقتصادي.
- إيجاد آلية عمل مؤسسية مستقلة لمكافحة الفساد.
- تطوير نظام السلطة المحلية.
- تعزيز اللامركزية المالية والادارية.
- إجراء أول انتخابات للمحافظين من الهيئات المنتخبة.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية للانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات
- زيادة حجم الإخصاصات المالية للسلطة المحلية بنسبة ٣٠٠٪
- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الفقر
- معالجة الاختلالات في إدارة الموازنة العامة

تدني أسعار النفط أثّر على وضع الموازنة العامة للدولة بشكل كبير

نتوقع تدفق استثمارات خليجية إلى بلادنا نظراً لتعدد المزايا والحوافز الجاذبة

تبذل الحكومة كل جهودها لتجاوز تداعيات الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني

□ رئيس الوزراء مع رئيس التحرير أثناء الحوار..

نؤمن بالحوار البنّاء والمشترك يواصل رفضه لكل المبادرات التي يقدمها المؤتمر

أعمال القرصنة تهدد سلامة الملاحة الدولية والدول المطلة على خليج عدن

علاقة اليمن مع دول الخليج تسير على نحو جيد

لن نألو جهداً في مكافحة الإرهاب ومَن يقفون وراء هذه الظاهرة

تزداد أحزاب المشترك غيظاً كلما وضعت الحكومة المعالجات للقضايا الاقتصادية

لهـــــــا من مستنقع الشمولية والجمود الذي تعيشه

جنـــــــــة الانتخابات تحتاج إلى تأهيل لمواكبة الحياة الديمقراطية